اسم المقال: مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجاً
اسم الكاتب: أ.د. محمد دحام كردي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7518
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 08:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282_ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300_ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343_ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423_ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا[∇]

Indicators of Enabling for women's participation in political work, the Iraqi experience after 2005 as a model

أ.د. محمد دحام كردي[1] Prof. Muhammad daham kurdi

الملخص:

اخذت قضية تمكين المرأة في الحياة السياسية محط اهتمام العديد في الاوساط الاكاديمية لاسيما مع تنامي موجة التشريعات القانونية التي حاولت ترسيخ السبل الكفيلة لتمكين اوضاع المرأة في المجتمعات المعاصرة. تركز الدراسة على طبيعة تمكين المرأة بشكل عام والتمكين السياسي بشكل خاصة مع اعطاء خصوصية للتجربة العراقية، لاسيما في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005، اي بعد عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الحالي، وانطلاقا من المنهاج الحكومي الذي يؤكد على ضرورة دمج المرأة في الحياة السياسية وتعزيز شاركتها السياسية الفاعلة في المناصب السيادية، بما يضمن لها الحقوق الدستورية ويوفر لها فرص الفوز بمجلس النواب والمجالس المحلية وكذا الحال على المناصب الوزارية وغيرها بما ينسجم مع التحول الديمقراطي في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي، مؤشرات التمكيين، تقييم التجربة العراقية

- **Abstrract:**

The issue of enabling women in political life has attracted the attention of many in academic circles, especially with the growing wave of legal legislation that has tried to establish ways to enabling women in contemporary societies. The study focuses on the nature of women's enabling in general and political enabling in particular, while giving privacy to the Iraqi experience, especially in light of the

∇ تاريخ التقديم : 2023/4/18 تاريخ القبول: 2023/5/3 تاريخ النشر: 2023/6/31

[1]- التدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة الانبار. daham-19yy@uoanbar.edu.iq

Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, that is, after the process of democratic transformation in the current political system, and based on the government curriculum that emphasizes the need to integrate women into political life And strengthening its active political participation in sovereign positions, in a way that guarantees constitutional rights and provides it with opportunities to win the House of Representatives and local councils, as well as the case for ministerial and other positions in line with the democratic transition in the Iraqi political system after 2003.

Key words: Enabling Political, indicators of Enabling, evaluation of the Iraqi experience

المقدمة:

حظيت قضية المرأة باهتمام كبير في العالمين العربي والاسلامي من خلال ما جسدت الوثائق التاريخية من ذكر اسماء منها (زنوبيا وبلقيس وسمير اميس) والمصادر الاسلامي (خديجة وعائشة وفاطمة) وغيرهن من النساء اللواتي اصبحن رمز في الحكمة والحكم والعمل الدؤوب من خلال تجسيد اروع الملاحم في البطولة والشجاعة في الحياة العامة، من خلال مشاركة الرجل رغبة منها ان يكون لها دور مماثل للرجل وبمختلف مجالات الحياة العامة.

تعد قضية تمكين المرأة في العمل السياسي واحدة من اهم القضايا التي تشغل الراي العام الوطني، لاسيما بعد ان اصبحت هذه القضية واحدة من معايير تقدم المجتمعات المعاصرة، ووسيلة لتعزيز واقع حقوق الانسان والحريات العامة، وطريق نحو الاصلاح والتنمية، واساس تقييم النظم السياسية وابعادها عن صفة الدكتاتورية والحد من الاستبداد والانتهاكات الجسيمة، في ظل عالم يشهد مزيد من الانفتاح وتطور التكنولوجي وما رافقه من وسائل الاتصال والتواصل.

وبالنظر الى موقع المرأة في الحياة السياسية في العراق، بات من الضروري ايجاد السبل الكفيلة لتمكينها وتحريرها من النظرة الاقطاعية التي تستمد من التقاليد الموروثة، ومحاولة اعطائها دورها الحقيقي في بناء المجتمع وتعزيز ثقافتها في المشاركة السياسية بما يضمن لها الحقوق والحريات العامة التي اقرتها الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية وفقا لأليات التداول السلمي للسلطة.

وبالتالي اصبحت قضية المرأة مثار جدل بين اتجاهين الاول مؤيد وبقوة لمشاركتها في العمل السياسي وبفاعلية والسعي لتمكينها بمختلف الطرق من اجل ان يكون لها الدور الحقيقي الذي تستحق، وثاني معارض يرفض تدخلها في العمل السياسي لاسيما المناصب السيادية والتأكيد على تحجيم دورها وعدم الاقرار بأهليتها تبوئ تلك المناصب والدعوة الى اقتصار دورها على الوظائف العامة فقط.

اهمية البحث: تأتي اهمية الدراسة لمعرفة حقيقة للمشاركة السياسية للمرأة الذي يعزز مكانتها في العمل السياسي سواء على مستوى السلطة التشريعية ام التنفيذية ام الوظائف العامة، وتكون مشارك فعلي في صنع القرار السياسي وفقا لتوجهاتها، وبما يضمن منح النظام السياسي شرعية الدستورية، وبما يتناسب مع التطورات التكنولوجية والتقدم العلمي، وما رافقهما من سيادة ثقافة التحرر والانفتاح، لاسيما بعدما اصبح تمكين المرأة احدى اهم مؤشرات التقدم وفقا للمعايير العالمية.

هدف البحث:

1- المحاولة الى ايجاد بيئة مناسبة تشجع المرأة على المشاركة في صنع القرار السياسي.
2- الاسهام في تعزيز دور المرأة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
3- ايجاد السبل الكفيلة في تكييف النصوص الدستورية نحو التمكين المرأة.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (**التمكين السياسي للمرأة العراقية لا يقتصر على النصوص الدستورية بل يتطلب الامر نشر الوعي في المجتمع وتعزيز ثقة المرأة بنفسها بما يضمن مشاركة حقيقية في صنع القرار السياسي).**

اشكالية البحث: تنطلق الدراسة من تساؤل مركزي وهو على الرغم من وجود العديد من النصوص الدستورية والقانونية التي تعطي للمرأة العراقية تمكين واضح في الحياة السياسية، الا ان واقع الحال يشير ان مشاركة

المرأة الحقيقي ما زال دون مستوى الطموح والقضية لم تتجاوز القضية العددية والنصوص المكتوبة التي حددتها الكوتا النسائية، وبالتالي تبقى قضية تمكين المرأة العراقية في العمل السياسي مثار جدل وتساؤلات منها:-

- ما هي ابرز مؤشرات تمكين المرأة العراقية بعد 2003.
- ما هي الاجراءات الكفيلة بتعزيز دور المرأة الفاعل في العمل السياسي.
- كيف يتم تقييم دور المرأة العراقية الفاعل في الحياة السياسية.

الاطار المنهجي للبحث: من اجل الدراسة العلمية والاكاديمية وللوصل الى ادق النتائج استندت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات والمعلومات، والمنهج القانوني المقارن لتطبيق النصوص الدستورية والقانونية، ولا يمكن اغفال المنهج النظمي لتحليل الاسباب والتداعيات على واقع الحال.

تقسيمات البحث:

قسم البحث الى مقدمة وثلاث فقرات وخاتمة، تناولت الفقرة الاولى طبيعة التمكين للمشاركة النسوية في الحياة السياسية، وجاءت الفقرة الثانية تطبيق تمكيين المشاركة السياسية النسوية في العراق بعد 2005، في حين جاءت الفقرة ثالثا تقييم تمكين المشاركة السياسية النسوية في العراق بعد 2005، انتهت الدراسة بخاتمة واستنتاجات، نامل ان تكون الدراسة اسهمت في اعطاء صورة حقيقية لدور المرأة العراقية في الحياة السياسية وفقا لدستور جمهورية العراق 2005.

اولا: طبيعة التمكين للمشاركة النسوية في الحياة السياسية

تختلف النظم السياسية باختلاف فلسفتها وشكل حكومتها بتبني قضية تمكين المرأة، والذي يعد جزأ لا يتجزأ من المشاركة السياسية التي تقع في حقل الحقوق والحريات التي تمنح على اساس المواطنة، والتي اقرتها الدساتير المعاصرة العرفية منها والمكتوبة، ومن نافلة القول يمكن التأكيد ان هذا المصطلح ظهر في ستينيات القرن العشرين في اوروبا ثم الولايات المتحدة، وبات اكثر تداولا في جميع المجتمعات لاسيما بلدان عالم الجنوب التي تعاني انتهاك للحقوق والحريات، والتمكين كمفهوم مستمد من نظرية الجندر (Gender) التي تعتمد على التمييز والاختلاف الاجتماعي للجنس الذي يدعوا الى رفض الفروقات البيولوجية والاجتماعية،

ولتوضيحه اكثر لابد من اعطاء مفهوم التمكين ومعنى التمكين السياسي للمرأة وابرز ابعاده والمؤشرات الي استند اليها:

1- مفهوم تمكين المشاركة السياسية النسوية

يعطي التمكين دور لبعض الفئات المهمشة من ممارسة دورها الحقيقي فرصة للتعبير عن آرائهم في المجتمع بما ينسجم مع حقوقهم الثقافية والدستورية بغية زيادة فاعليتهم في المجتمع ويضمن حقوقهم، وهذا يعتمد على توضيح اصل المفهوم وما علاقته بالعمل السياسي وماهي الاجراءات الكفيلة وابرز المؤشرات الضرورية له.

أ- معنى تمكين المشاركة السياسية :

تحتاج بعض الفئات الى الاستقلال لتمثيل نفسها بطريقة محدودة، من خلال بعض الممارسات التي من شانها زيادة الاستقلال والمطالبة بالحقوق التي تمارسها الفئات الأخرى وتنهي الظلم والحيف الذي يلحق بها والناتجة من جراء بعض السلوكيات والعادات المتوارثة والتي تعود الى حقبة الانظمة الاستبدادية او الموروث التقليدي. والتمكين في اللغة العربية يشير الى، القدر او ظفر، وفي لسان العرب يراد به " المنزلة او علو الشأن"[2]، وفي قاموس المحيط يعني " تخويل السلطة عليها اما بالإقامة فيها او باستقلالها"[3].

اما في اللغات الاجنبية فقد اثار مفهوم التمكين بشكله العام جدل واسع النطاق في الاوساط الاكاديمية ويعود سبب ذلك نتيجة الاختلاف حول ترجمته والدلالات التي يتضمنها من حيث الترجمة الى العربية فهو يحمل معنيين متناقضين:-

- **(Empowerment)** يعني الاستقواء والتسلط، او التفويض ومنح السلطة[4]، وهو يشير للصراع بمعنى تغلب طرف على اخر وبهذا يعد هذا المصطلح راديكالي لأنه يتبنى العداء بين الجنسين، وهو بنفس الوقت دعوة لرفض القيم والعادات وانتهاج قيم جديدة، وقد تبنت منظمة الامم المتحدة هذا

---

[2]- الامام العلامة ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار الحديث ،2003 ،ص 77.

[3]- معجم الوسيط ،ط3، القاهرة، منشاة المعارف، 1983، ص917.

[4]- منير البعلبكي، المورد قاموس إنكليزي- عربي، بيروت، دار العلم للملايين ،1990، ص310.

المصطلح في ادبياتها، ويتماشى هذا المصطلح مع منطلقات الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت مبدا الصراع والعداء بين الجنسين (ذكور واناث) والتي اعتبرت ذلك دعوة الى التحرر ورفض القيم والعادات واستقلال المراة بشكل كامل[5].

- ❖ **(Enabling)** ويراد بها يمكن او يخول[6]، وتعني التمكين[7]، ويشير التمكين الى " المشاركة في صياغة الاهداف وعملية التنمية والقدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات الضرورية في الحياة العامة"[8]، كما يعرف التمكين بدلالة الاستقلال بانه" التدابير التي ترمي الى زيادة الاستقلال واتخاذ القرار لبعض الفئات بما يضمن تحقيق مصالحهم"[9]، كما عرفها البعض بدلالة العدالة الاجتماعية بانه " منح مجموعة مهمشة حقوقهم وتوفير عدالة اجتماعية"[10]. في حين عرفه الاخرون بدلالة الاجراءات والدعم بانه " زيادة قدرة الافراد والجماعات على اتخاذ خيارات وتحويلها الى اجراءات لتحقيق نتائج مطلوبة" او " الدعم الذي تحصل عليه بعض الفئات بالقدر الذي يمكنهم من التغلب على الشعور بالعجز وعدم تسلط البعض عليهم"[11].

ومن التعاريف المتباينة في اعلاه يتبين لنا ان الاتجاه الثاني الذي يشير الى التمكين بمعنى المشاركة والاستقلال ومنح حقوق الفئات المهمشة هو المعني في موضوع بحثنا والذي من خلاله يهدف الى تعزيز الثقة

---

[5]– ليلى الرفاعي، التمكين السياسي للمراة العراقية– تمكين المراة ... اشكالية مصطلح ووعورة التنفيذ، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص 5. المنشور على الموقع www.aljazeera.net بتاريخ 2017/2/26.

[6]– منير البعلبكي، مصدر سبق ذكره ، ص311.

[7]– د. مصلح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية انكليزي – عربي مع تعريف وشرح المصطلحات، الرياض، دار عالم الكتب، 1999، ص 187.

[8]– د.نيبال عزالدين جميل، التمكين السياسي للمراة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا 2005–2020، مجلة السياسة والاقتصاد، القاهرة، العدد (5) يناير 2020، ص 192.

[9] – Rappaport, Julian. In praise of paradox. A social policy of empowerment over prevention, in American Journal of Community Psychology, Vol. 9 (1), 1981, 1–25

[10]– ليلى رفاعي، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[11]– اسماء محمد رجائي، واخرون، التمكين السياسي للمراة العربية في مصر وتونس، برلين ، المركز الديمقراطي العربي، 2018، بلا.

بالنفس واشراك تلك الفئات المهمشة في صنع القرار وتحمل المسؤولية بما يعزز دورها وتكون ذات حالة ايجابية سواء اكانت المراة ام غيرها من الفئات ومن اجل تحقيق التمكين نحتاج الى متطلبات منها[12]:-

- المشاركة في تحديد الاهداف التي ترغب بها الفئات الاجتماعية.
- اعطاء صلاحية اختيار الوسائل من خلال مبدا الاستقلال.
- منح الثقة والدعم الكافي للفئات المهمشة.

وبالتالي يمكن القول ان التمكين ليس منح صلاحية فحسب بل هو ثقافة عامة ووعي يسعى الى تعزيز الاهداف وانصاف الفئات التي تعاني التهميش من خلال منحها فرصة تحمل المسؤولية الجماعية التي منحتها الدساتير والقوانين النافذة ويخلق وعي حقيقي عندها ويعزز قيم المشاركة السياسية وفق اليات التداول السلمي للسلطة .

ب- معنى تمكين المشاركة السياسية النسوية

انبرى مصطلح التمكين السياسي للمرأة في الآونة الاخير، لاسيما مع سيادة التطور التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال والتواصل وافرزت تلك التطورات ثقافة جديدة تتمثل بان اغلب النساء بدأت تشعر ان كلمة ربة البيت اصبحت معيبة، ولم تعدد تتناسب مع الانفتاح والتطور الذي يشهده المجتمع، وهي ترنوا الى الحداثة وايجاد مفاهيم وسبل عيش جديدة تتناسب مع كل ما ذكر، ويكون لها شخصية وكيان يعزز واقعها الاجتماعي الذي تعيش فيه.

ويعرف التمكين او مكانة المرأة السياسية بدلالة الحقوق والواجبات بانه "مجموعة الحقوق التي تتلقاها المرأة من جانب والواجبات التي تقدمها للمجتمع من جانب اخر" [13]، وممكن ان يكون بدلالة القرارات الاستراتيجية بالقول "قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تكسبها قوة تمكنها من السيطرة على حياتها"، او اشارة للتشريعات القانونية " تغيير التشريعات والقوانين بما يضمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على نطاق

[12]- عبدالسلام ابراهيم البغدادي، المراة والدور السياسي- دراسة في سوسولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية- العراقية، عمان، مركز عمان لحقوق الانسان، 2010، 56.

[13]- سهير لطفي، وضع المراة في الاسرة العربية وعلاقته بازمة الحرية والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 127.

واسع"[14]، والملاحظ ان الآراء تتباين تجاه قضية تمكين المرأة سواء في الوطن العربي ام في الدول الاخرى اليوم بين اتجاهات متباينة-:

- **الاتجاه التقليدي:** متشدد يرى ضرورة ابعاد المرأة عن اي عمل سياسي من خلال تبني قيم وعادات متشددة رافضة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

- **الاتجاه الحديث:**- متحرر يدعو الى الانفتاح والتحرر وفق مبادئ العلمانية، والدولة المدنية والسماح للمرأة بأخذ دور قيادي من خلال مشاركتها في المناصب العليا وتعزيز حضورها في الانتخابات.

- **الاتجاه المعاصر:** تيار وسطي يدعوا الى تمكين المرأة فكريا وتكييف وضعها مع البيئة السياسية، بما ينسجم مع التطورات التي يشهدها العالم لضمان دور فاعل ومؤثر

وتأتي غاية التمكين السياسي للمرأة كمحاولة لتكييف المصطلح بشكل شامل والحد من التهميش وعدم التمييز الذي تتعرض له المرأة والتحول نحو دور ايجابي وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وخلق جيل واعي يرسخ قيم المواطنة والقضاء على التمييز وضمان وصول المراة الى مراكز صنع القرار والمشاركة في رسم السياسات العامة وفقا لبرامج معدة بشكل جيد بما يضن ادماجها بالمجتمع[15]، وياتي التمكين من خلال تعزيز اساليب جيديدة تبعدها عن التهميش والاقصاء اجتماعيا وسياسيا وبالاعتماد على مبادئ منه[16]:

- تحقيق المساواة والعدالة بينها وبين الرجال في العمل السياسي.
- منحها الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي الذي يناسبها.
- وتعزيز ارادة المرأة ووعيها في المجتمع الذي تعيش فيه.

وبالتالي لا يمكن تحقيق تلك المبادئ الا من خلال وسائل وطرق واجراءات تتبناها الحكومات وتقرها التشريعات والتي تنعكس على اداء المرأة في العمل السياسي، ومن هنا يمكن القول ان المشاركة السياسية افضل طريقة لتمكين المرأة فهي تمنحها فرصة لا ثبات دورها وتحملها المسؤولية ويضمن لها مساحة من

---

[14]- ليلى رفاعي، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[15]- د.نيبال عزالدين جميل، مصدر سبق ذكره، ص195.

[16]- سهير لطفي، مصدر سبق ذكره، ص 129.

التحرر ويقلل هامش القيود التي فرضتها الانظمة السياسية او الثقافات الاجتماعية والتي تحاول الحد من دورها الحقيقي.

2- مؤشرات التمكين المشاركة السياسية النسوية في العراق

اهتمت اغلب النظريات والطروحات الحديثة المعاصرة بتمكين المرأة سواء على المستوى الاجتماعي ام الاقتصادي ام السياسي بما يؤهلها لتكون قادرة على مواجهة التحديات والانتهاكات التي تتعرض لها، حاولت تلك النظريات الى تشخيص الاسباب وايجاد الحلول من خلال دعم برامج مختلفة تتناسب مع التطورات الحديثة ورغبة المرأة في اخذ دورها الحقيقي في المشاركة السياسية الفاعلة، وبالتالي فان التمكين السياسي للمرأة يتميز بخمس خصائص هي[17]:-

- الرغبة هي الخطوة الاولى لتمكين المرأة عن دورها في المجتمع واخذ دورها القيادي.
- القدرة الذاتية اساس تبني المهارة والخبرة واساس التغيير.
- توفر فرصة مناسبة وتوفير المستلزمات المادية والمعنوية.
- البيئة الامنة والمستقرة مع وجود قوانين اللازمة لتبني هذا المفهوم ومجتمع داعم لتلك الافكار الجديدة.
- تقبل المجتمع لفكرة اعطاها دور قيادي في المؤسسات الرسمية بما يتناسب مع النظرة الحديثة تجاه المرأة العصرية.

ولا يقتصر التمكين السياسي للمرأة على وجود خصائص ومميزات بل يتعدى الامر الى وجود جملة من العناصر والتي يمكن توضيحها على النحو الاتي:-[18]:

أ- **المسؤولية:** قدرة المرأة على تحمل المسؤولية ليصبح لديها امكانية المشاركة الفاعلة في اصدار القرارات المهمة ذات التأثير في العمل السياسي وينبع ذلك من موقع مسؤوليتها الرسمي.

---

[17]- رلي المصري، عناصر ضرورية لنجاح تمكين النساء، تقرير منشور على الشبكة الدولية الدولية للانترنت www.alaraby.co.uk 21/يوليو/ 2021

[18]- محمد مروان، عناصر التمكين السياسي للمراة- دراسة الحالة العراقية، بحث انترنت من موقع com3www.madoo. تم الاطلاع بتاريخ 12/ يوليو/ 2020.

ب-**عمل جماعي:** ان تمكين المرأة يحتاج الى جهد جماعي وليس فردي، ويأتي ذلك من خلال اقرار الحريات العامة التي توكد على المشاركة السياسية التي اقرها الدستور ونظمتها القوانين والتعليمات الاخرى.

ت-**المشاركة السياسية الفاعلة:** اي المشاركة بالنشاط السياسي منها عضوية الاحزاب والانتخابات وكافة النشاطات السياسية بما يضمن حضورها في الواقع السياسي

ث-**القدرة على التأثير:** بمعنى القدرة على توظيف عناصر قوة المرأة في المجتمع سواء العددية او النوعية بما يضمن تمثيلها الفاعل والمؤثر.

ج- **الالتزام بالقيم والعادات:** ان المشاركة الفاعلة وتحمل المسؤولية يأتي من خلال التأكيد على الالتزام بالقيم والموروث الحضاري والاجتماعي والديني السائد في المجتمع وفق مبدا المساواة وعدم الاخلال بالعادات.

وامام تلك العناصر ينطوي التمكين السياسي للمرأة على ابعاد مختلفة منها ما هو فردي ومنها ما هو جماعي حسب طبيعة الرسالة الموجهة والتي يمكن ايجازها ببعدين اساسيين هما[19]:-

- **البعد الاول الذاتي:** يعتمد على وعي المرأة الذاتي وشعورها وتحملها المسؤولية ورغبتها بان يكون لها دور قيادي.
- **البعد الثاني جماعي:** يعتمد على خلق بيئة مناسبة تمكن المراة المشاركة في التنمية الشاملة وتقبل المجتمع لدورها الجديد.

من كل ما سبق يمكن القول، ان تمكين المراة في مختلف المجالات مع التركيز على الحياة السياسية، لا يعني تخلي المراة عن دورها المجتمعي في البيت والمدرسة والمجتمع وانما التمكين هي وسيلة لتوعية المراة واثبات ذاتها، بمعنى ان تكون فاعلة ومؤثرة بكل مسؤولية تناط لها وتثبت دورها القيادي في المجتمع الذي هي جزء منه.

[19]- د.نيبال عزالدين جميل، مصدر سبق ذكره،ص200.

ثانيا: تطبيق تمكيين المشاركة السياسية النسوية في العراق بعد 2005

بعد ان اقرت التشريعات العراقية سواء اكانت الدستورية ام القانونية والتي اكدت على ضرورة تشجيع وصول المرأة نحو مراكز صنع القرار السياسي بما يضمن مشاركة فاعلة ورفع مستوى التنمية المستدامة ويضمن عملية الاصلاح السياسي الذي يوكد على دمج المرأة في الحياة السياسية وفقا للأليات الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة الذي اصبح من اهم معايير التزام الانظمة السياسية المعاصرة بالمعايير الدولية لإقرار حقوق الانسان وحرياته العامة.

ان دخول المرأة العراقية في الحياة السياسية لم يكن وليد العام 2003 بل يعود حقبة تأسيس الدولة العراقية منذ 1920وعلى مختلف النظم السياسية التي تعاقبت عليه والتي ربما بهامش محدد وضعيف للمراة بتقلد بعض المناصب ولحالات استثنائية، وحسب مزاج وطبيعة النظام السياسي، لكن الامر اختلف جذريا بعد عام 2003 من خلال اقرار تمكين المراة ومشاركتها بالعمل السياسي بات مقرا بنصوص دستورية وقانونية، وهذا ما بدا واضحا بدستور جمهورية العراق لعام 2005 من خلال السماح للعراقيين رجال ونساء الاشتراك بالعمل السياسي بنص المادة(20) من الدستور **(للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة.....)**[20]، كما اقرار الدستور ايضا نظام الكوتا وهو نظام خاص يعطي للمراة مقاعد محددة لا ينافسها احد عليها من الرجال، وهذا ما بدا واضح في مقاعد مجلس النواب او مجالس المحافظات على حدا سواء والذي يمكن توضيحه بالشكل الاتي:-

1- الكوتا النسائية في السلطة التشريعية

من اجل ضمان مشاركة حقيقية للمراة العراقية في الحياة السياسية تم اقرار نظام الكوتا وهو نظام استخدم اول مرة في النظام السياسي الامريكي عام 1961 والذي يتضمن منح بعض الفئات المهمشة مقاعد ونسب محددة ليكون لهم حضور في العمل السياسي، ويهدف هذا النظام الى تحقيق العدالة والمشاركة الفاعلة بما يضمن تمثيل مصالح بعض الفئات والاقليات ، وبالفعل تم تطبيق نظام الكوتا في النظام السياسي العراق

[20]- المادة (20) دستور جمهورية العراق 2005.

بعد عام 2003 بصيغتين الاولى تجاه الاقليات من المكونات بنسبة 10% والثانية تجاه النساء بنسبة 25% وما يهمنا هي الكوتا النسائية والتي تم تطبيقها في مجلس النواب والمجالس المحافظات وعلى النحو الاتي:

أ- تمكين المرأة العراقية في مجلس النواب

ان تجربة تمكين المرأة في السلطة التشريعية يشمل مشاركتها في انتخابات مجلس النواب العراقي، من خلال منح النساء مجموعة مقاعد تمكنها من ايصال صوتها والدفاع عن حقوقها بطريقة رسمية، وبما يضمن دورها الحقيقي الذي تطالب فيه في المحافل الدولية والوطنية، والذي بات ضرورة ملحة للمجتمعات المتحضرة التي تولي للمرأة مواقع مهمة، لاسيما بعد ان اصبحت تنافس الرجال في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والتي ارتبطت اخيرا بالمجال السياسي.

على اثر ذلك وبعد التحول السياسي والديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام 2003 تمثل بولادة نظام سياسي جديد اقر بجميع الحقوق والحريات ولجميع الفئات وتحديدا النساء، تم تطبيق نظام الكوتا والذي بموجبه تم منح المرأة ما نسبته 25% من مقاعد مجلس النواب كما نصت المادة 49 من الدستور العراقي 2005 (.. **يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل النساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب)**[21]، ،هذا المبادرة كانت الخطوة الاولى نحو تمكين المرأة العراقية رسميا ومنحها دور مناسب في اعلى سلم الهرم التشريعي، وهذا ما اكدته قوانين الانتخابات البرلمانية التي كان اخرها قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020(**تكون نسبة تمثيل النساء بما لايقل عن25% في كل محافظة...)**[22]، لتعطي للمرأة نسبة من عدد اصوات السلطة للتشريعية بما يضمن دورها في العمل السياسي.

وعلى اساس ذلك وصل عدد مقاعد النساء في مجلس النواب العراقي في الانتخابات البرلمانية لدورة البرلمانية الاولى 2005-2006 الى (73) من اصل (275) اي ما نسبته 28% [23]، الملاحظ على تلك الدورة ان اغلب النواب من النساء كان ادائهن دون مستوى الطموح، لان اغلبهن لم يقدمن اي مقترحات

---

[21]- المادة(4/49) من دستور جمهورية العراق 2005.

[22]- نص المادة(16/ ثانيا) من قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020.

[23]- نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي الدورة الاولى 2005 ، المنشورة على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخاب في العراق ww.ihec.iq

لمشاريع ولم يتبنين اي قضية من قضايا دعم المراة، بمعنى مستوى المشاركة غير فاعل كونها بل كانت مشاركتهن شكلية كانت تحت وصاية الرجال وهذا ادى الى ضعف دورهن في هذه الدورة، وهذا ما بدى واضح في تراس اللجان النيابية سواء الدائمة ام الموقتة واقتصر دورها على رئاسة لجنة المرأة وبعض النشاطات النسائية او المجتمع المدني[24].

اما في انتخابات الدورة الثانية 2010–2014 ازدادت حصة تمثيل النساء الى (81) مقعد من اصل 325 اي ما نسبته 29% [25]، نعم شهد الامر زيادة عددية لكن لم يشهد تغير نوعي من حيث الدور والفعالية رغم التحول من القائمة المغلقة الى القائمة المفتوحة مع اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية، بل اقتصر دور المراة ايضا على الجانب الهامشي العددي والتنظيمي مع تحسن بسيط لمستوى رئاسة بعض اللجان البرلمانية ولم تتبنى الا بعض القضايا الانسانية مثل النازحين وبعض الشؤون الخدمية[26].

اما الدورة الثالثة 2014–2018 والتي شهدت بقاء نفس العدد السابق (81) ونفس النسبة التي لايمكن ان يستهان بها[27]، ومن خلال ذلك فازت اغلبهن بالانضمام للقوائم الكبيرة والذي مح لهن بالفوز ليس للثقل الذي يتمتعن به بل الفضل كان للقوائم التي انضمت لها المرشحات الفائزات، ولم يقف الامر لهذا الحد بل تعداه الى ان دورها بقى محدد وضعيف بسبب سيطرة قادة الكتل على القرار ولم يمنحهن ذلك الدور المفترض لهن[28].

---

[24]– د. بيداء محمود احمد، د. بدرية صالح عبدالله، المراة العراقية ودورها في مجلس النواب منذ 2003، بغداد، مجلة المعهد القضائي، العدد(39 2020، ص 70.

[25]– نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي الدورة الثانية 2010 ، المنشورة على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخاب في العراق ww.ihec.iq

[26]– د. عبدالسلام ابراهيم البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص60.

[27]– نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي الدورة الثالثة 2014 ، المنشورة على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخاب في العراق ww.ihec.iq

[28]– د. اسراء علاء الدين نوري، ناصر زين العابدين، الواقع السياسي والاجتماعي للمراة في العراق بعد عام 2003 المعوقات وسياسات الارتقاء، العراقن مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد(4) السنة 2019، ص 340.

في حين كانت الدورة الرابعة 2018– 2021 بلغ عدد الكوتا النسوي (84)[29]، فقد لوحظ تزايد عدد النساء المشاركات في الانتخابات الى (1983) امراة وجاء فوز اغلب النساء ضمن القوائم الكبيرة وليس بمفردها وهذا ما يجعلها ترضخ لتاثير القوائم الكبيرة ولم تعط صورة حقيقية عن نسبة تمثيل المراة الحقيقي الملاحظ ان هذا القانون ابقى على نفس النساء الموالية للاحزاب والكتل الكبيرة[30].

واخيرا جاءت الدورة الخامسة 2021 تم تغيير قانون الانتخابات من الدائرة الكبيرة الى الدائرة المحددة ومن نظام القوائم الى الانتخاب الفردي[31]، الملاحظ انخفاض نسبة مشاركة النساء عن سابقتها الى (951) بسبب حالة الاحباط التي شعرت بها النساء في انتخابات 2018 وعدم مساندة الجمهور وقلة وعيهم مع عدم توفر الدعم المالي الكافي لتمويل الحملة الانتخابية الذي اعطى تمثيل حقيقي من خلال سماح لفوز اقوى النساء ضمن الدائرة وعلى هذا الاساس تم توزيع العراق الى 83 دائرة انتخابية تمثل حصة الكوتا من 329 حسب قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020 الذي سمح لوجوه جديدة بالوصول الى مجلس النواب.

كما لا يمكن اغفال دور المرأة في مجالس المحافظات التي كان له دور عددي لا يختلف عن دورها في البرلمان، فقد اقتصر دورها على عضوية بعض اللجان الشكلي والهامشي والخدمي، في الوقت الذي كان الجميع يأمل ان يكون للمرأة دور فاعل وموثر يسعى الى تمكينها بالشكل الذي يتناسب مع ما اوكل لها من مهام تشريعية ورقابية في المؤسسات التشريعية كافة.

ومن كل ماسبق نستنتج القول، الى ان تطبيق تمكين المراة في السلطة التشريعية جاء من الناحية العددية فقط ولم يتدعى ذلك الى الناحية النوعية، وهذا ما بدى واضح في دورها في مجلس النواب وبخمس دورات متتالية الذي اقتصر في عضوية اللجان دون رئاستها في اللجان المهمة، ورئاسة بعض اللجان الشكلية، في حين غاب دورها في هيئة رئاسة مجلس النواب سواء بصفة رئيس مجلس النواب او احد نائبيه، بعد ان استحوذ

---

[29]– نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي الدورة الرابعة 2018، المنشورة على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخاب في العراق ww.ihec.iq

[30]– مجموعة باحثين، مراجعات في التشريعات والقوانين العراقية الخاصة بالمراة، بغداد، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، 2007، ص 75.

[31]– قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020

عليها الرجال من الكتل النافذة والقوية في عدد المقاعد، مما انعكس سلبا على تمكين المراة الحقيقي والفاعل وحال دون منحها الدور الذي ترغب وبما يمكنها من تعزيز دورها في السلطة التشريعية.

2- تمكين المراة العراقية في المناصب الوزارية

ان اثبات او نفي تمكين دور المراة في العمل السياسي لا يمكن ان يتحقق الا من خلال مشاركتها في الحياة العامة وبيان دورها في المناصب القيادة اي ان تكون في دائرة صنع القرار السياسي وليس هذا فحسب، بل يتعدها الى معرفة مدى فاعليتها في المناصب التي تم تكليفها بها والتي تتناسب مع امكانياتها وقدراتها فضلا عن قياس مستوى الحراك السياسي المتحقق من ذلك، لم يقتصر تمكين المراة في السلطة التشريعية فحسب بل يتعداه الامر الى السلطة التنفيذية كالتمثيل في المناصب الوزارية والتمثيل الدبلوماسي لاسيما تولي منصب وزير او سفير وما تضمن الحق في تولي المناصب القيادية[32].

واذا كان الدستور العراقي 2005 منح التمكين العددي للمرأة العراقية في عضوية مجلس النواب فهو لم ينص صراحة على المناصب التنفيذية فترك الامر لرغبة قادة الكتل السياسية او لرئيس الوزراء في منح تلك المناصب لبعض النساء والذي كان عددهن محدود لا يتناسب مع وجودهن كجزء من المجتمع ولا وجودهن في عضوية البرلمان.

فلم يتم تكليف ولا امراة في حكومة رئيس الوزارء نوري المالكي الاولى 2006 من بين 27 حقيبة وزارية، في حين تم اختيار امراة واحدة فقط في الولاية الثانية للحكومة السيد نوري المالكي وهي السيدة ابتهال الزبيري لمنصب وزيرة شؤون المراة من مجموعة 27 وزارة ايضا[33].

اما حكومة رئيس الوزراء الدكتور حيدر لعبادي 2014 تم اختيار امراتين لمناصب وزارية هما السيدة عديلة حمود لوزارة الصحة والسيدة بيان نوري لوزارة حقوق المراة[34] ، في حين اختارت حكومة السيد عادل

---

[32]- د. عبدالسلام ابراهيم البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[33]- جلسات منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، مجلس النواب العراقي www.ip.parliament.iq

[34]- جلسة منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي، مجلس النواب العراقي www.ip.parliament.iq

عبدالمهدي 2018 ايضا السيدة سها العلي بيك لوزارة التربية لسنة واحدة [35]، ليتم حلها لتشكيل حكومة السيد مصطفى الكاظمي 2019 لاختيار السيدة ايفان فائق لمنصب وزير الهجرة والسيدة هيام نعمت لمنصب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب[36]، وهذا الامر ينسحب على وكلالات الوزارة والسفراء والدرجات الخاصة والهيئات المستقلة في الدولة العراقية.

ما يمكن قوله ان تميكن المراة في المناصب التنفيذية جاء ضعيف جدا على المستوى العددي والنوعي، بل على مدى فاعليتها في التاثر في القرار السياسي بما يضمن دور مهم وفاعل للمراة ومشاركتها في الحياة اليومية، فكان حضور المراة في المناصب الوزارية محدود ولم يكن له دور بل تعلق الامر ببعض الوزارات غير السيادية وهذا يعطي انطباع ان المراة غير مؤهلة لادارة وزارة سيادية كالدفاع والداخلية والخارجية والنفط والمالية رغم ان تلك الوزارات فيها العديد من النساء الموهلات لشغل منصب وزير فيها[37].

ثالثا: تقييم تمكين المشاركة السياسية النسوية في العراق بعد 2005

بعد مرور قرابة عقدين من الزمن على تطبيق النظام السياسي الديمقراطي العراقي والذي يؤمن بالتداول السلمي للسلطة واعطاء للفئات المهمشة دور في المشاركة الحقيقية، ويأتي ذلك بفضل سيادة ثقافة التعددية والحوار والتزام العراق بالمعايير الدولية التي اقرتها الامم المتحدة، ومحاولة تطبيق تجربة ناجحة في العمل السياسي ومن بين تلك المعايير محاولة تمكين المرأة بما يتناسب مع دورها المرسوم لها في المجتمع.

وازاء ذلك ما زالت قضية تمكين المرأة في العمل السياسي من خلال المشاركة السياسية محط تقييم بين اتجاهين، الاول ايجابي يرى ان دور المرأة العراقية اصبح فاعل وملموس في العمل السياسي، واخرى سلبي يرى ان دورها ما زال دون مستوى الطموح في تلبية احتياجاتها في الحياة السياسية في ظل التطورات التي يشهدها العالم، وهذا محور نقاش المبحث الثالث من البحث في تمكين المرأة العراقية بعد عام 2003.

---

[35]– جلسة منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي ، مجلس النواب العراقي www.ip.parliament.iq

[36]– جلسة منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، مجلس النواب العراقي www.ip.parliament.iq

[37]– د. عمار جعفر العزاوي، تحديات تمكين المراة في العراق مساهمة المراة العراقية في عملية اتخاذ القرار انموذجا www.chi.rog.iq

1- دور فاعل للمرأة العراقية في العمل السياسي

ثمة نظرة تفاؤل لدى بعض المتابعين للعمل السياسي للمرأة العراقية، بان اصبح لها دور ملموس في الحياة السياسية في الوقت الحاضر، وثمة مؤشرات ربما تكون ايجابية للتمكين السياسي، فقد اعطت التشريعات الدستورية والقانونية اهمية كبيرة لفئة النساء في العمل السياسي، ويعتمد هذا الاتجاه على عدد من المؤشرات ومجموعة من الاسباب التي تعزز وجهة نظر هذا الاتجاه:

أ- **المؤشرات الايجابية** ان افساح المجال للمرأة لاثبات حضورها يأتي من خلال مؤشرات يمكن قياسها من خلال المشاركة الفاعلة، وبما يضمن القدرة على تعزيز هويتها ويكون لديها على احداث تغيير وهنا لا بد من اعطاء ابرز المؤشرات الايجابية لتمكين المرأة والتي تزيد من فاعليتها السياسية[38]:-

- استطاعت المرأة العراقية الابداء بالراي بكل حرية في ظل وجود تشريعات تحميها.
- اصبح لدى المرأة القدرة والجراءة لتمثيل نفسها واصبح لديها قضية تستطيع ان تتبناها.
- الوصول الى عضوية مجلس النواب وبنسبة كبيرة اذا ما وظفت بالطريقة الصحيحة فانها ستكون اقوى من قبل.
- تسنم مناصب وزارية في الحكومات المتتالية وهذا مؤشر يعطي قدرتها على تبني وادارة الدولة اسوة بالرجل.
- المشاركة في مجالس المحافظات والمناصب الادارية في عموم الدوائر الحكومية والهيئات المستقلة.

ومن كل ذلك يمكن القول، الى ان نهضة الامم وتحقيق التنمية يحتاج الى رؤية شاملة يكون جزء ضروري منها الارتقاء بواقع المرأة، وتعزيز فرص مكانتها ويأتي ذلك من خلال تحقيق العدالة والمساواة، ورسم استراتيجية تضمن مشاركة المرأة في صنع القرار، فضلا عن تهيئة الظروف المناسبة التي تمكنها للتفاعل الايجابي من خلال توفير الدعم الازم للأنشطة النسوية[39].

---

[38]- د. صابر بهلول، التمكين السياسي للمراة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25 العدد (2) 2009، ص 651.

[39]- د. اسراءعلاء الدين نوري، مصدر سبق ذكره، ص 348.

ب- **اسباب التمكيين الايجابية:** ان قياس المؤشرات التي اصبحت بمثابة مبرر واجراء لتمكين المرأة، لم يأتي من فراغ بل جاء لجملة اسباب من ابرزها[40]:

- اقرار دستور جمهورية العراق لسنة 2005 على اهمية تمكين المرأة شانها شان الرجل استنادا على مبدا العدالة والمساواة.
- سيادة القوانين والتعليمات العراقية من قوانين انتخابات وغيرها على ضرورة تولي المرأة للمناصب الحكومية.
- المشاركة الفاعلة للمراة في العمل السياسي سواء بالانتماء للأحزاب السياسية او تبني بعض القضايا التي تطالب بحقوق المرأة او حرياتها العامة.
- الانفتاح المجتمعي الملحوظ وقبولها للتحدي على الواقع والقييم الاجتماعية التي تحاول ان تحد من دورها في العمل السياسي.
- زيادة الوعي السياسي لدى اغلب النساء بضرورة تبني افكار وايديولوجيات سياسية.

ان كل ما ذكر انفا كان له الدور الكبير في تمكين المرأة العراقية في الحياة السياسية واعطى له الحق بعرض قضيتها والمطالبة بالحقوق بعدما كانت تعاني التهميش والاقصاء بسبب استبداد النظم السياسية وتجاهل حرياتها الدستورية، ويبقى التأكيد على ضرورة ان التمكين لا يقتصر على النصوص والقوانين المكتوبة بل يحتاج الامر الى تكييف وتطبيق تلك النصوص على الواقع وبطريقة سلسة بعيدة عن التعقيد والتحديات، ويأتي ذلك بتظافر الجهود ونشر الوعي بحقوق النساء.

2- دور ضعيف للمراة العراقية

يبدو ان تجربة مساهمة المراة العراقية في العمل السياسي لم تلب الطموح واثبتت ضعف دورها اذ لم تستطع النساء تشريع اي قانون يخدم قضيتها كما لم تفلح البرلمانات السابقة طرح قضية المراة والحد من الانتهاكات التي تعاني منهت لاسيما الفقر والعنف، ويمكن تشخيص ضعف تمكين المراة في العمل السياسي من خلال جملة من المؤشرات وماهي الاسباب التي كانت وراها والتي يمكن توضيحا بالاتي:-

[40]- د. اسراء علاء الدين نوري، مصدر سبق ذكره، ص344.

أ- المؤشرات السلبية

يعتمد الدور الهامشي او الضعيف لتمكين المراة على مؤشرات من خلالها يمكن الحكم عليها بانها سلبية وابرز تلك المؤشرات هي[41]:-

- اثبتت التجربة العملية انعدام الكفاءة والمهنية عند ترشيح نساء بعيدات كل البعد عن العمل السياسي انما وجودهن مجرد مل الفراغ فقط.
- وقوع اغلب النساء تحت تاثير ونفوذ زعماء الكتل السياسية او رؤوساء الاحزاب عدم وجود كتل نسائية تدافع عن حقوقهن وصول نساء ينتمين لاحزاب قد لا يؤمن بايدلوجيتها وبالتالي يصبح وجودها شكلي فقط.
- محدودية دور المراة رغم من كثرتها العددية وعدم تبني قضية محددة تحفز من دورها في المشاركة السياسية.

ما يلاحظ ان المراة ما زالت تعاني التهميش في الدور رغم الكثافة العددية وان دورها لا يلبي الطموح وتحتاج الى حث الخطى من اجل تجاوز تلك المؤشرات السلبية التي وصفت واثرت عليها بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ب- الاسباب الضعف والتهميش

لا يمكن الجزم ان سبب ضعف تمكين دور المرأة ومكانتها لاسباب بيولوجية، فحسب بل يتعداه الى اسباب مجتمعية وتشريعية تتمثل بـ[42]:-

- **سيادة الاعراف والتقاليد البدائية:** اذ ان نظرة المجتمع للمرأة ما تزال ترى انها ضعيفة غير قادرة على منافسة الرجال بسبب سيادة النظرة الذكورية وهذه الصورة النمطية لم تغيير رغم التطورات التي شهدتها الحياة العامة.

---

[41]- د. عبدالسلام ابراهيم البغدادي/ مصدر سبق ذكره، ص 38.

[42]- د. ليث ذنون حسين، تمكين حقوق المراة في الدستور العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد (5) العدد(1) النة 2020، ص 384.

- **التنشة الاجتماعية للمرأة:** فالموروث الاجتماعي التي تربت عليه منها ثقافة العيب والحرام وما رافقها من سلوك التبعية والهامشية والذي انعكس سلبا على واقع المرأة بشكل عام.
- **محدودية النضج السياسي لدى المراة:** مما ادى القصور في بناء علاقة ايجابية بين النساء في البرلمان والناشطات في مؤسسات المجتمع المدني.
- **قصور القاعدة التشريعية:** وعدم انتهاج المؤسسات الرسمية والاحزاب السياسية سياسة اجراءات جادة للنهوض بواقع المراة، مما جعل الجميع يتعامل مع قضيتها بسطحية وبات وجودها مجرد حضور غير ذي جدوى في المطالبة بحقوقها.
- **حداثة التجربة:** التي اسفر عنها ضعف الخبرة العمل السياسي فسياد النظام القبلي الذي يدعوا الى عدم تحرير المراة لا يمكن تطبيقه في ظل عالم غير مؤهل.

ان كل تلك الاسباب الانفة الذكر ادت الى الحد من دور فاعل للمراة العراقية وتقليل من تمكينها في العمل السياسي، ومن اجل تجاوز كل تلك المعوقات لابد للمراة ان تؤمن بدور حقيقي في التبوء للمواقع القيادية واستثمار الفرصة التي تمنح لها في تمكين نفسها لابد للكتل السياسية والاحزاب ان ترشح وتختار النساء على اساس الخبرة والكفاءة وليس على اساس المولاة الحزبية

الخاتمة والاستنتاجات:-

تتعرض المرأة العراقية الى انتهاك حقوق وتهميش دورها، لاسيما في الحياة السياسية، على الرغم من التحول السياسي الذي يشهده اليوم، الا ان مشاركة المرأة ما زالت يتطلب تمكين وهذا يتطلب اعطائها دور يسهم في بيئة مناسبة يعزز من مكانتها واخذ دورها الحقيقي في المستقبل لتكون قادرة على تمثيل نفسها.

وهنا يتطلب الامر الى ان تؤمن المرأة بدورها الحقيقي بالمشاركة السياسية مع التأكيد على ضرورة اغتنام الفرصة المناسبة وقبول التحدي، وعدم الاستسلام للضغوطات الاجتماعية والسياسية التي تتعرض لها، ويجب ان تدرك جيدا ان الحقوق تنتزع ولا تهب، ويجب ان يكون لديها الوعي والقدرة على تكييف وتوظيف عناصر القوة التي تملكها لتكون اكثر فاعلية في المستقبل.

الاستنتاجات:-

1- المشاركة السياسية للمرأة هي جزء من ترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمعات المتقدمة.
2- التمكين السياسي للمرأة يمنحها المشاركة في صنع القرار السياسي الذي يكفل بدوره التعايش السلمي والاستقرار السياسي.
3- تعزيز دور المراة يقضي تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
4- اعادة النظر بالتنشئة الاجتماعية للمراة بما يضمن تمكينها بطريقة حضارية تتكيف مع البيئة الثقافية والسياسية الجديدة.
5- تطبيق تكافوء الفرص والعدالة والمساواة في المؤسسات العامة والخاصة لاسيما المناصب القيادية والعليا في الدولة.

التوصيات:-

1- ضرورة انتهاج الحكومة سياسة تفعيل المرأة القيادية من خلال محاولة تأهيلها بالصورة الصحيحة.
2- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية، لا سيما النسوية والمشاركة في توعية بضرورة المشاركة السياسية الفاعلة.
3- العمل على تطبيق برامج التمكين السياسي للمرأة لزيادة فاعليتها من خلال تشكيل لجان الخاصة بهذا الغرض.

ختاما يمكن القول، ان كل تلك الاجراءات قد تشكل وسيلة الضغط على ايصال المرأة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي فرصة لتمكينها بالشكل الصحيح وبما يتوائم مع دور المرأة القيادية والحضاري.

Sources:

First the documents

1- The Constitution of the Republic of Iraq 2005.
2- Parliament Elections Law No. 9 of 2020.

3-Results of the Iraqi Council of Representatives elections, first session 2005, published on the official website of the Independent High Electoral Commission in Iraq ww.ihec.iq

4-The results of the Iraqi Council of Representatives elections, the second session 2010, published on the official website of the Independent High Electoral Commission in Iraq ww.ihec.iq

5-Results of the Iraqi Council of Representatives elections, third session 2014, published on the official website of the Independent High Electoral Commission in Iraq ww.ihec.iq

6- The results of the Iraqi Council of Representatives elections, fourth session 2018, published on the official website of the Independent High Electoral Commission in Iraq ww.ihec.iq

7- Sessions of granting confidence to the government of Prime Minister Nuri al-Maliki, Iraqi Council of Representatives www.ip.parliament.iq

8- A session of granting confidence to the government of Prime Minister Haider al-Abadi, Iraqi Parliament www.ip.parliament.iq

9- A session of granting confidence to the government of Prime Minister Adel Abdul-Mahdi, Iraqi Parliament www.ip.parliament.iq

10- The session of granting confidence to the government of Prime Minister Mustafa Al-Kadhimi, Iraqi Council of Representatives www.ip.parliament.iq

Secondly, books

1- Imam Allama Ibn Manzoor, Lisan Al-Arab, Cairo: Dar Al-Hadith, 2003.

2- Suhair Lutfi, The Status of Women in the Arab Family and Its Relationship to the Crisis of Freedom and Democracy, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1993

3- Abd al-Salam Ibrahim al-Baghdadi, Women and the Political Role - a comparative sociological study in the light of global-Iraqi experiences, Amman, Amman Center for Human Rights, 2010, 56.

4- A group of researchers, reviews of Iraqi legislation and laws pertaining to women, Baghdad, Dar Al-Rowad Al-Thazharah for printing and publishing, 2007.

5- Musleh Al-Saleh, The Comprehensive English-Arabic Dictionary of Social Sciences Terminology with Definition and Explanation of Terms, Riyadh, Dar Alam Al-Kutub, 1999.

6- Mu'jam Al-Waseet, 3rd edition, Cairo, Manshaat Al-Maarif, 1983

7- Mounir Al-Baalbaki, Al-Mawred English-Arabic Dictionary, Beirut, Dar Al-Ilm for Millions, 1990.

Third, research and studies

1- Israa Alaeddin Nuri, Nasser Zain Al-Abidin, The Political and Social Reality of Women in Iraq after 2003, Obstacles and Upgrading Policies, Iraq, Journal of Tikrit University for Human Sciences, Issue (4), year 2019.

2- Baida Mahmoud Ahmed, d. Badriya Saleh Abdullah, Iraqi women and their role in Parliament since 2003, Baghdad, Journal of the Judicial Institute, Issue (3) 2020.

3- Saber Bahloul, The Political Empowerment of Arab Women between International Decisions and Orientations and Reality, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25, Issue (2) 2009, p. 651.

4- Laith Dhanoun Hussain, Empowerment of Women's Rights in the Iraqi Constitution, Tikrit University Journal of Law, Volume (5), Issue (1), 2020.

Nepal Ezzedine Jamil, The Political Empowerment of Egyptian Women in Light of Her Assuming High Government Positions 2005-2020, Journal of Politics and Economics, Cairo, Issue (5), January 2020.

fourth reports

1- Asmaa Muhammad Ragai, and others, The Political Empowerment of Arab Women in Egypt and Tunisia, Berlin, Arab Democratic Center, 2018.

2- Rally Al-Masry, Necessary Elements for the Success of Women's Empowerment, a report published on the International Internet www.alaraby.co.uk 21/July/2021

3- Ammar Jaafar Al-Azzawi, Challenges of empowering women in Iraq, the contribution of Iraqi women to the decision-making process as a model, published on the website www.chi.rog.iq

4- Laila Al-Rifai, The Political Empowerment of Iraqi Women - Women's Empowerment... The Problematic Term and the Toughness of Implementation, Doha, Al Jazeera Center for Studies, 2018, p. 5. Published on the website www.aljazeera.net on 26/2/2017.

5- Muhammad Marwan, Elements of Women's Political Empowerment - Iraqi Case Study, Internet search from www.madoo3.com, accessed on July 12, 2020.

Fifth, foreign sources

1- Rappaport, Julian. In praise of paradox. A social policy of empowerment over prevention, in American Journal of Community Psychology, Vol. 9 (1), 1981, 1-25.